

المهجرين قسراً من مدينة الموصل في منتصف عام 2014 وما ألت إليه ظروفهم الاجتماعية و الاقتصادية ووجهات إستقرارهم

Forced displacement from the city of Mosul in the middle of (2014) and the outcome of their social and economic conditions and directions of stability

د.هند فخري سعيد، م. ناصر بيان فارس

جامعة الموصل- كلية التربية الاساسية - (العراق)

Email : dr.haindfakhry@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2020/06/29 ؛ تاريخ القبول : 2020/07/16 ؛ تاريخ النشر : 2020/07/20



ملخص:

تشير الهجرة في اللغة الى الترك و الترحال اما اصطلاحا يمكن تعريف ظاهره المهجره على انها ظاهره اجتماعيه تتمثل بترك الموطن الاصلي و الانتقال الى موطن اخر بقصد الاستقرار و المكوث الدائم من قبل الافراد او الجماعات وهذا ما حدث للمجتمع الموصلبي بعد احداث 2014 في مدينه الموصل هي مركز محافظه نينوى وهي ثاني اكبر مدينه في العراق من حيث السكان بعد بغداد حيث يبلغ تعداد سكانها حوالي مليونين ونصف نسمة و اغلب سكان الموصل عرب مسلمون من طائفه السنه و فيها طوائف متعدده من المسيحيين الذين ينتمون الى كنائس عده و اقلية من الاكراد و التركمان و الشبك حيث تدهورت اوضاع حقوق الانسان في العراق عامه و الموصل خاصه بعد احداث 2014 و اصبحت الهجمات الانتحاريه و السيارات المفخخه و عدم استقرار الوضع الامني كل هذه الاحداث ادت الى تمكن ما يعرف بتنظيم الدوله الاسلاميه داعش من ان يحتل مدينه الموصل و قام بارتكاب اشنع الجرائم الاعمال الوحشيه و الاعدامات و التعذيب للنساء و الفتيات من الديانات الاخرى في سنجار و قهجير ماتبقى منهم فائده ذلك المهجره اعداد كبيره من ابناء هذه المدينه و خصوصا بعد 15 يوليو تموز عام 2014 عندما اصدر داعش بيان بحق المسيحيين على اعتناق الاسلام او دفع الجزية او الموت مما ادى بحلول 19 تموز 2014 الى خروج المسيحيين من الموصل قسرا متوجهين الى اقليم كردستان و تكررت موجات نزوح اخرى للشبك و الازيديين . فان هذه الدراسه سوف تسلط الضوء على ازمه النزوح و المهجره القسريه بعد سيطره تنظيم داعش و كيف اصبحت حاله الطوارئ الانسانيه في العراق وكذلك بيان مدى تاثير التهجير القسري على المجتمع الموصلبي و ابناءه و دراسه الآثار المترتبه سواء كانت اجتماعيه و نفسيه و اقتصاديه ناتجه من مشكله النزوح و ما هي التحديات التي تواجه النازحين و ما هو الموقف الحكومي للتعامل مع الازمه و في النهايه ما هي الحلول المقترحه لانهاء تلك الازمه في العراق عامه و في مدينه الموصل بصفه خاصه و خرج البحث في جملة من التوصيات و المقترحات التي من الممكن ان تعالج تلك الازمه

الكلمات المفتاحية: التهجير القسري، النزوح، احداث 2014 بالموص، تنظيم داعش، أقليات الموصل.

Abstract

Migration in the language refers to leaving and migrating either. As a term, the phenomenon of migration can be defined as a social phenomenon represented by leaving the original place and moving to another place with the intention of stability and permanent residence by individuals or groups, and this is what happened to the Mosul community after the events of 2014 in the city of Mosul is the center of the province Nineveh is the second largest city in Iraq in terms of population after Baghdad, with a population of about two and a half million people and the majority of Mosul's population are Arab Muslims of the Sunni community and in it multiple sects of Christians belonging to several churches and minorities of the Kurds, Turkmen and Shabak, where the human rights situation deteriorated Iraq in general and Mosul in particular after the events of 2014 Suicide attacks, car bombs, and instability of the security situation All these events led to what is known as the Islamic State Organization, ISIS, who occupied the city of Mosul and committed the most heinous crimes, atrocities, executions, and torture of women and girls from other religions in Sinjar, and the displacement of the remainder of them, the benefit of that migration in large numbers Among the people of this city, especially after July 15, 2014, when ISIS issued a statement against Christians to convert to Islam or pay the penalty or death, which led by July 19, 2014 forcibly out of Mosul, heading to the Kurdistan region, and other waves of displacement were repeated for the Shabak and the Yazidis. The study will shed light on the crisis of displacement and forced migration after the ISIS control and how it has become a humanitarian emergency in Iraq, as well as an indication of the extent of the impact of forced displacement on the Mosulian community and its children, and a study of the implications, whether social, psychological and economic, resulting from the problem of displacement and what are the challenges facing the displaced and what is The government's position to deal with the crisis and ultimately what are the proposed solutions to end that crisis in Iraq in general and in the city of Mosul In particular, the research came out in its entirety from recommendations and proposals that could address this crisis

Keywords: forced displacement . displacement . 2014 events in Mosul .ISIS .Mosul minorities

المقدمة:

تعد ظاهرة الهجرة بشكل عام والهجرة القسرية بشكل خاص واحدة من أخطر الحركات السكانية التي يواجهها المجتمع العراقي في العصر الحديث. كما أنها تعد من أخطر التحديات التي أخذت ابعاداً خطيرة على حاضر المجتمع ومستقبله انسانياً وحضارياً، حيث تدهورت أوضاع حقوق الإنسان في العراق عام 2014، وأصبحت الهجمات الانتحارية والسيارات الملغمة والاعتقالات أكثر تواتراً والوضع الأمني في هذه الفترة كان في تدهور مستمر، وساعد في تأجيج الصراع والمواجهات المسلحة ليتمكن بذلك ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) من أن يحتل المدينة ويسيطر على ثاني أكبر مدن العراق خلال أيام معدودة وذلك في 10 يونيو/ حزيران 2014، وأرتكب هذا التنظيم أبشع جرائمه والأعمال الوحشية تجاه المواطنين وتنفيذ الإعدامات بدون محاكمات والتعذيب والزواج القسري واسترقاق النساء والفتيات من الديانات والمذاهب الأخرى في مناطق سهل نينوى وتلعفر وسنجار وتهجير من تبقى منهم وتدمير دور العبادة وغيرها من الأعمال التي ادت إلى انهيار السلم المجتمعي وهجرة أعداد كبيرة من أبناء نينوى وخصوصاً بعد 15

يوليو/تموز 2014 عندما أصدر داعش بياناً يوجب المسيحيين على اعتناق الإسلام أو دفع (الجزية) أو الموت مما أدى بحلول 19 يوليو/تموز 2014 إلى خروج المسيحيين من الموصل متجهين إلى اقليم كردستان العراق وتكررت موجات النزوح الأخرى في 3 اغسطس/ آب 2014 حين استولى تنظيم داعش على مدينة سنجار في نينوى مما تسبب في أسوأ موجة نزوح في عام 2014، ما يسمى بأزمة سنجار التي حدثت خلالها الإبادة الجماعية والنزوح الجماعي للايزيديين.

مشكلة الدراسة:

ان اشكالية هذه الدراسة تكمن في الإجابة عن تساؤلات تم طرحها في ثنايا الدراسة وهي ما هي الأسباب التي أدت إلى هذه الهجرة القسرية والنزوح الجماعي، وما هي التحديات التي تواجه النازحين والمهجّرين من الموصل في مخيمات اللجوء في اقليم كردستان العراق والمناطق الأخرى من العراق، وكيف عاش من بقى في المدينة من أوضاع متردية وصمد حتى التحرير، وكيفية الوصول إلى حلول تنهي هذه الأزمة وتضمن عودة كريمة للعوائل المهجرة إلى بيوتها بعد التحرير وإعادة الأمن والاستقرار، وإعادة الأعمار وخصوصاً بعد التدمير الهائل الذي حصل في المدينة وبالتحديد جانبها الأيمن الذي تعرض للتدمير بشكل شبه كامل.

فرضية الدراسة:

من خلال مشكلة البحث أعلاه يمكن صياغة الفرضية الآتية:

ان للتغير في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الأثر الواضح في عملية التهجير القسري سواء كان داخل البلد أو خارجه وان هذه التغيرات تختلف في درجة تأثيرها تبعاً لزمان ومكان وجود السكان، وان غياب الاستراتيجية الوطنية الموحدة والتي كان من المفترض ان تتصدى لأزمة التهجير القسري والنزوح الجماعي في العراق عامة وفي نينوى بشكل خاص، وتستجيب لمتطلبات اغاثتهم وعودتهم إلى مناطقهم مع مراعاة الأثر النفسي الكبير الذي تعرض له أهالي مدينة الموصل وكيفية معالجة ذلك من خلال بناء منظومة علاقات اجتماعية تقوم على الذات الإنسانية وحسن الجوار وزرع الألفة والمحبة بين أطراف المدينة المختلفة من مسلمين ومسيحيين وايزيديين، عرباً وأكراداً وشبك، شيعة وسنة، لتعود المدينة إلى سابق عهدها.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة لتسليط الضوء على أزمة النزوح والهجرة القسرية التي بدأت عام 2014، بعد سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على مناطق شمال ووسط العراق حيث أصبحت حالة الطوارئ الإنسانية في العراق أكثر شدة، وانتهيار القوى الدفاعية للحكومة أمام إمكانيات هذا التنظيم باستخدامه العجلات المفخخة والانتحاريين حيث أدى كل هذا الانهيار الأمني إلى سيطرة ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على ثاني أكبر مدن العراق نينوى ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، يبلغ عدد النازحين داخل العراق حوالي (2,3) مليون نازح، في حين ان أكثر من (8) مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، ومع افتقار التمويل من قبل الأمم المتحدة، ووجود الحكومة العراقية وحكومة اقليم كردستان أيضاً تحت الضغط الاقتصادي نتيجة الحرب على تنظيم داعش، فإن حماية حقوق الإنسان وتقديم المساعدة معرضتان أيضاً للخطر وبشكل كبير.

أهداف الدراسة:

- 1- بيان مدى تأثير التهجير القسري على المجتمع الموصل وأبنائه في الداخل وفي مخيمات التهجير وفي الخارج.
- 2- آثار الأزمة الاجتماعية والنفسية والاقتصادية وما خلفته من حالات عجزت الحكومة من إيجاد حلول لها وخاصة فيما يتعلق بعودة المهجرين إلى منازلهم.
- 3- التعرف على الجهود الوطنية والحكومية والدولية لكبح آثار الأزمة.
- 4- تحديد الاطار العام والحلول المطلوبة لضمان نجاح حالات العودة او التوطين وتحديد اسباب عزوف الكثير من العوائل التي تركت الموصل وقررت الاستقرار في اقليم كردستان او محافظات العراق الأخرى.

منهجية البحث:

تبنى البحث الأسلوب التحليلي ذات الطابع الاستقرائي المستند إلى الواقع أسلوباً في إثبات الفرضية والوصول إلى اهداف البحث.

هيكلية الدراسة:

توزع البحث إلى مبحثين رئيسيين سبقهما مقدمة وتليهما خاتمة، تضمن المبحث الأول التحديات التي تواجه النازحين في الموصل، والذي اشتمل على ثلاث محاور رئيسية، وتناول المبحث الثاني الاجراءات المتبعة للتعامل مع الأزمة. والذي أنقسم إلى الموقف الحكومي مع الأزمة، وموقف الجمعيات المحلية والمنظمات الدولية من الأزمة، وأخيراً الحلول المقترحة لإنهاء أزمة التهجير والنزوح القسري في العراق عامة وفي مدينة الموصل بشكل خاص.

المبحث الأول: التحديات التي تواجه النازحين في الموصل

1- التحديات السياسية والأمنية:

قليلة هي الموضوعات التي يتفق عليها الشارع العراقي، لكن وصف عام 2014 بعام الحزن أو العام الأسود، أتفق عليه الجميع، حيث يمضي العام محملاً بذكرات قاسية وأوجاع حلت في أغلب منازل العراقيين، بفعل الاثنيار الأمني والأزمات السياسية والفتن الأهلية والوضع الأمني المتردي أدى كل هذا إلى ان يكون عام 2014 عام الشؤم.

فبعد سيطرة تنظيم داعش على مدينة الموصل وارتكابه أبشع جرائمه بحق المدنيين والأقليات التي كانت تسكن بمناطق مختلفة من مدينة الموصل فهنا أصبح وضع الأقليات العراقية هي كارثة تلوح في الأفق خلال عام 2014، قتل في العراق أكثر من (12,000) الف شخص من المدنيين حيث كانت الفئة المستهدفة هي الأقليات الدينية والعرقية، وقد قام تنظيم (داعش) بإعدام والتحويل الديني والقسري والخطف والتعذيب والعنف الجنسي وتدمير الممتلكات في الكثير من المناطق التي يسيطرون عليها كما قاموا بالتهجير القسري لأكثر من نصف مليون مواطن من منازلهم وأراضيهم في نينوى مع القليل من الملابس التي يحملونها على حقائب الظهر.

لكن احداث عام 2014 لم تمثل البداية للأزمة التي كان يعاني منها أقليات العراق التي تشمل (المسيحيين من الكلدان - الآشوريين - الأرمن - وأيضاً التركمان والأيزيديين والشبك وحتى الكرد الفيلية)، حيث ان الأزمة ممتدة لسنوات اذ كانت هذه الأقليات ضحايا الإرهاب والاعتقال والتعذيب والخطف وعمليات السطو المسلح والتفجيرات التي تستهدف مناطق سكنهم وشعائرهم الدينية. وبتابعة مواقف الحكومة العراقية حيث كان يبدو انها غير قادرة على توفير الحماية وتأمين اللازم للأقليات. وبعد عام 2014 أصبح وضع هذه الأقليات متدهور بشكل كبير خصوصاً بعد التهجير القسري الذي تعرضت له على يد عصابات داعش الإرهابية (وضع الاقليات في العراق، الانترنت، 2014).

فكان مصير الأقليات وخصوصاً بعد سقوط الموصل مجهول إما ان يموتوا ويقعوا بيد عصابات داعش او ترك مناطقهم والنزوح إلى مناطق أخرى تاركين ديارهم وممتلكاتهم فكان شهر اغسطس/ آب عام 2014 هو أسوأ شهر من حيث عدد النازحين الذي بلغ حوالي (740,000) الف شخص من مدينة سنجار والمناطق المحيطة بها بسبب تهديدات وعنف داعش وفر النازحون معظمهم إلى مناطق اقليم كردستان ومناطق دهوك الجبلية وحدث ما يسمى بالهجرة الجماعية للايزيديين نحو محافظة دهوك (المنظمة الدولية للهجرة، 2018، بغداد).

عانى العراق من أوضاع اقتصادية متردية سبقت دخول داعش وزادت هذه الأزمة من تردي الأوضاع وتحول كل ما كان مخطط له لتنمية المشاريع الاقتصادية والتنمية إلى دعم الجهود العسكري وللقضاء على التنظيم ومواجهة تداعيات الأزمة (حمد، 2016، ص35).

2- التحديات الاقتصادية:

تسبب النزاعات والحروب في هجرة أعداد متزايدة من سكان المناطق المنكوبة إلى ملاجئ تفتقر إلى أبسط الشروط الحياتية الإنسانية، ومن بينها شح المياه سواء للشرب أو لأغراض الحياة الأخرى وكذلك النقص الكبير في المواد الغذائية وحتى المواد الأساسية

للمعيشة وتزداد المحنة الإنسانية للنازحين حيث تضطر مناطق اللجوء البديلة لاستقبال أعداد متزايدة قد تشكل عبئاً على مناطق غير مؤهلة لاستيعاب هذه الأعداد، ما يسبب عجز في تأمين متطلبات العيش الأولية، بما في ذلك، الموارد المائية الصالحة للشرب والاستخدام فهي ان توفرت فكميات لا تعني بالحدود الدنيا ووجد الملايين من العراقيين النازحين انفسهم بلا مأوى أو سقوف مؤقتة، وسط أوضاع غاية في الصعوبة، نتيجة للظروف المؤسفة التي حدثت إذ تسارعت الأحداث بنحو فاق كل تصور، بسبب تمدد الإرهاب التكفيري المتمثل بداعش، فاضطر مئات الالاف من النساء والرجال والأطفال والشيوخ للنزوح بعيداً عن مناطق سكنهم، واللجوء إلى مخيمات أو البقاء في شبه العراء في اماكن ليس فيها أبسط مقومات الحياة الأولية الطبيعية. هذا الوضع اللا انساني، من شأنه ان يخلق مشكلة اجتماعية واقتصادية حقيقية، يتبين في جانب منها عجز الدولة العراقية على تأمين حياة تنعدم فيها أبسط سبل العيش مما دفع البعض من النساء إلى الانتحار، بسبب احساسهم بالمهانة أو اليأس أو بسبب وفاة أطفالهن جوعاً أو مرضاً أمام أنصارهم وعجزهم عن الحيلولة دون ذلك، وحتى وان اقتضى توفير الغذاء أو حلب الحليب الذي يكفل للأطفال ديمومة الحياة. فضلاً عن انعدام المورد المادي الثابت مما أدى إلى انعدام وانخفاض المستوى المعاشي للمهجرين (العامل، ص 6).

وتعد البطالة وانعدام فرص العمل وصعوبة كسب العيش من أهم التحديات التي شكلت عائق كبير امام المهجرين قسراً لكي يستطيعوا ان يكسبون قوت يومهم. وكذلك عدم وجود المأوى حيث يقيم النازحون في العراق في مخيمات رسمية وغير رسمية ووفقاً لأرقام نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2016 للمنظمة الدولية للهجرة، ينتشر (3,113,958) نازح (518,993) اسرة في (106) منطقة و(3771) موقع من بيوت مستأجرة وعوائل مضيغة ومخيمات رسمية وغير رسمية في مباني غير مكتملة وفي مباني دينية وفي مباني مدرسية وآخرين في أماكن إيواء مجهولة الأوضاع، ومن خلال بعض اللقاءات التي اجريت مع النازحين والمهجرين إلى ان الخيام والتي مساحتها حوالي (25) متراً مربعاً تأوي في كثير من الأحيان أسراً من ثمانية أفراد أو أكثر أو يترك في كثير من الأحيان اثنين أو ثلاث عائلات في منزل صغير أو خيمة واحدة. ووصف أحد النازحين هذه الأوضاع قائلاً "أعيش مع أربع عائلات في منزل خاص مستأجر يتألف من غرفتين فقط، تضم كل غرفة عائلتين". وقال نازح آخر والذي أكد العبء والافتقار إلى الخصوصية والظروف الجوية السيئة "أعيش في خيمة في مخيم مساحتها حوالي 4x6 أمتار. نحن اسرة مكونة من ست أفراد يعيشون في هذه الخيمة. قمنا بعمل امتداد للخيمة عن طريق شراء هيكل من الحديد، والحمامات ودورات المياه مشتركة مع خيام أخرى. وعندما هطلت الأمطار أغرقت الخيام بالماء، ثم كان علينا شراء غطاء من البلاستيك للخيمة". فضلاً عن ذلك لا توجد حمامات نظيفة للغسيل وفي بعض الأحيان وضعت خزانات المياه بجانب حاويات النفايات (مقابلة مع نازح من الموصل، 2016، مقابلة من الانترنت).

المراحيض ومرافق الاستحمام مشتركة عادة، في حين تفتقر بعض المخيمات إلى مرافق الاستحمام كلياً، مما يجبر سكانها على استخدام ستائر مؤقتة من السجاد او الملاءات للاستحمام ورائها، أو الاستحمام في حجرة المراض، ان كان ذلك متاحاً. فعدم وجود مرافق استحمام منفصلة او مناسبة لا يمثل خطراً على الصحة والنظافة ونقل الأمراض فحسب، بل يمكنه أيضاً زيادة تعرض الإناث لأعمال العنف الجنسي، وتكون الأسر التي تعولها نساء أكثر عرضة للخطر بشكل خاص (بيان من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الصحة العالمية، 2003، ص 1).

أغلب المهجرين قسراً اجبروا على الخروج من ديارهم مسلوبين من حاجاتهم الضرورية وممتلكاتهم المادية (النقود والمصوغات الذهبية) التي سلبت منهم من قبل عناصر التنظيم فضلاً عن ان عامل الصدمة والتعنيف الذي تعرضوا له افقدهم التركيز في ضرورة

حملهم اوراقهم الثبوتية وهوياتهم فكان فقد المهجر للمال والأوراق الثبوتية أكبر مشكلة أفاق عليها بعد خروجه مكره من داره حيث اعاقته هذه المسألة في حصوله على محل اقامة واستقرار مناسب، وهنا كان من المفترض ان يبرز الدور الحكومي ومنظمات المجتمع المدني لمعالجة هذا الأمر بنوع من الدقة والإنسانية بنفس الوقت (مفتن، 2018).

3- التحديات الاجتماعية:

خلفت سيطرة تنظيم داعش على محافظة نينوى ومركزها الموصل، ثاني أكبر المدن العراقية، من يونيو/ حزيران 2014 تحديات كبيرة، فثمة شرح أصاب العلاقات بين المجموعات المختلفة المؤلفة للنسيج الاجتماعي لهذه المحافظة يهدد بتصاعد التوتر بين القبائل والطوائف والجماعات العرقية، كما خلقت العمليات العسكرية بنية تحتية منهارة بالكامل ومستويات معيشية متدهورة سيكون لها انعكاساتها المباشرة على الأوضاع الاجتماعية والنفسية للنازحين والمهجرين وأحدثت سيطرة داعش وما رافقتها من عمليات نزوح وتهجير قسري للعوائل تحوّل كبيراً في حياة الناس فقلة موارد العيش والانتقطاع عن الدراسة بكافة مراحلها وعدم وجود فرص عمل والعقوبات القاسية التي فرضها التنظيم المتشدد وبيئة الخوف والتضييق على مساحات الترفيه والعزلة عن العالم الخارجي كل هذه الظروف نتج عنها تداعيات شكلت في مجملها تحديات خطيرة واجهت الحكومة المركزية وفي الاطار ذاته فان اعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبتها داعش بحق الأقليات الدينية من تهجير واستيلاء على الممتلكات واستعباد النساء الايزيديات ونقل اطفالهن إلى معسكرات تجنيد الأطفال بهدف التدمير الكلي للديانة الأيزيدية، يشكل نقطة تحول في العلاقات الاجتماعية بين العرب والأقليات الدينية الأخرى من شأنها ان تغير قيم التعصب والكرهية بين الهويات كما سيكون لمشاهدة أعمال القتل وأعتياد منظر الجثث المرمية عواقب على القيم التي تحمي حياة الآخرين، فعمليات الصلب وقطع الرؤوس والأيدي المرمية من على البنايات والجلد التي اجبر الناس على حضورها ومشاهدتها، ستؤدي إلى بخس قيمة حياة الإنسان وتجعل التجاوز عليها وهدرها أمراً اعتيادياً وبسيطاً كما انها تنمي مشاعر العداة ورغبة العنف.

فضلا عن ذلك تمثل جنسية الأطفال (هوية الأحوال المدنية) واحدة من أهم التحديات التي ستواجه الأطفال المولودين خلال فترة سيطرة تنظيم داعش وكذلك للأطفال الذين ولدوا أثناء النزوح ولم تصدر لهم شهادة ميلاد بسبب رفض بعض مناطق اقليم كردستان اصدار شهادات ميلادهم لمنع تسجيلهم داخل هذه المحافظات ويتم احالتهم بدلاً من ذلك إلى كركوك للحصول على الشهادة، مما جعلت الأسر المهجرة والذين هجروا قسراً وهم لا يحملون معهم حتى هوياتهم التعريفية والثبوتية إلى عدم تسجيل أبنائهم فضلاً عن الكلفة المادية التي لا يستطيع النازح تحمل اعبائها (مركز سيسفاير لحقوق المدنيين، 2016، ص1).

مثل هذه الحالات وغيرها تهدد بأن يصبح هؤلاء الأطفال بلا جنسية ويجرمون من حقوقهم في الرعاية الصحية والتعليم وسيكبرون دون ان يكون لهم أي وجود رسمي في سجلات الدولة وبدون حقوق وأوراق ثبوتية (برواري وآخرون، العدد20، 2016).

إلا ان المشكلة الأكبر ستواجه الأطفال المولودين عن الزواج بعناصر داعش (لم يقدر اعدادهم بعد) فخلال أكثر من عامين ونصف تم عقد عشرات وربما المئات من الزيجات بين نساء عراقيات ومقاتلي التنظيم سواء كانوا أجناب أو عراقيين والعديد من هذه الزيجات جرت بالإكراه وخصوصاً بعد حادثة سبي النساء الأيزيديات، ومع ان الزواج أثناء سيطرة داعش كان يعقد داخل محاكم شرعية حيث أنشأ التنظيم (7) محاكم موزعة على أنحاء متعددة من محافظة الموصل وخصص لها قضاة عرب وأجناب. إلا ان من المستبعد

جداً أن تعترف الجهات الرسمية بهذه الزيجات أو تقوم بإثباتها، في المقابل لا تقوم الأمهات بتسجيل أولادهم خوفاً من ملاحقة الجهات الأمنية لمن يتهمه التواطؤ مع داعش.

مما سببته الأمهات والأطفال أمام مشاكل جمّة، فهؤلاء الأطفال سيكونون ضحايا تزويج النساء من عناصر التنظيم وسيحرمون من حقوقهم في التعليم والرعاية الصحية والإرث، وسيصبحون من الناحية الاجتماعية أطفالاً غير شرعيين ويتعرضون للنبذ الاجتماعي ويعانون من الوصمة الاجتماعية لأنهم لقطاء كما حدث في ديالى والرمادي أبان سيطرة القاعدة في عامي (2006-2007)، وهو ما قد يجعلهم عرضة للاستغلال ويهينهم ليكونوا أشدّ عدائية وشعور بالظلم والكرب للمجتمع والدولة، وسيهدد بانخراطهم في مجموعات ارهابية ما لم يتم احتضانهم واحتضان عوائلهم وتقديم الرعاية لهم.

فعلى الدولة ان تستحدث قوانين جديدة وتكيف قوانينها بشكل يضمن الاعتراف بمؤلاء الأطفال (ضحايا زواج العراقيات من عناصر داعش)، بمنحهم الجنسية العراقية بما يمكنهم الحصول على حقوقهم الاساسية ويضمن لهم حياة وتنشئة سوية حتى لا يكبروا ليصبحوا جيلاً في تنظيم جديد أشدّ تطرفاً من تنظيم داعش (وثائق داعش، جريدة الشرق الأوسط، الانترنت).

المبحث الثاني

أولاً: الموقف الحكومي للتعامل مع الأزمة:

ان مسؤولية حماية ومساعدة النازحين داخلياً تقع على عاتق السلطات الوطنية (النظام السياسي) القائم في الدولة باعتباره لم يعبر الحدود الدولية لبلده وهذا ما أكدته المبادئ التوجيهية الخاصة بحماية النازحين في المادة الثالثة الفقرة الأولى تقع على عاتق السلطات الوطنية في المقام الأول وفي نطاق ولايتها واجب مسؤولية توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للمشردين داخلياً ، وهو ما نص عليه المادة الخامسة والعشرون الفقرة الأولى حماية المشردين يقع على عاتق السلطات المحلية (تقرير مقدم للأمم المتحدة، ص3، 2015).

عملت الحكومة العراقية إلى اجراء مسح لأعداد النازحين إلى محافظات العراق الشمالية والوسطى والجنوبية لتستطيع من تقييم الوضع آنذاك، فجاء تقرير وزارة الهجرة والمهجرين ليبين ان عدد النازحين يصل إلى (2,519,849) نازح، وبواقع (485,784) عائلة ثم جاء تقرير وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء بالتنسيق مع وزارة الهجرة والمهجرين خلال العام 2014 والذي شمل (12 محافظة) وسطى وجنوبية، ليشير إلى وجود أكثر من (1,2 مليون) نازح، وجاءت حاجة هذا التقرير بهدف الوقوف على المشاكل التي يواجهها النازحين لتوثيقها ودعم صانع القرار الحكومي لإغاثتهم والنهوض بالواقع الذي يعيشون فيه.

لقد شعرت الحكومة ومنذ الأيام الأولى لبدأ أزمة النزوح بأن هنالك مشاكل جمّة سوف تواجهها ان لم تتخذ سياسة قائمة على مساعدة النازحين، لذا امسى النزوح الداخلي واحداً من بين أكثر التحديات أثراً في التنمية البشرية لما له من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية ونفسية وخيمة تهدد الاستقرار والنمو والتوزيع وتسلب حقوق البشر والتي هي غاية من اجل خيارات افضل لكل انسان، لذلك اتجهت الحكومة بعد اجراء المسح الميداني لأعداد النازحين إلى وضع خطة تقودها وزارة الهجرة والمهجرين لتوزيع مبالغ مادية على العوائل النازحة قدرت بحوالي (800) دولار لكل دفعة كإجراء تعويضي لأصحاب الدخول المحدودة الذين تضرروا كثيراً، كما شكلت الحكومة العراقية اللجنة العليا لإغاثة النازحين واياهم وفق قرار مجلس الوزراء المرقم (328 لسنة 2014) ومن ثم العمل

على تشكيل خلية ادارة الازمات في مكتب رئيس الوزراء ومن ثم العمل على ادارة ملف النزوح بالتعاون مع وزارة الهجرة والمهجرين ومجلس الأمن الوطني (مجلس الوزراء، 2015، ص3 من الانترنت).

وعملت الحكومة العراقية من خلال وزارة الهجرة والمهجرين على افتتاح الكثير من المخيمات الخاصة بالنازحين في الكثير من محافظات البلاد، ففي بغداد تم افتتاح مخيم النداء ومخيم زيونة ومخيم نبي الله يونس ومخيم الدورة ومخيم حي الجامعة فضلا عن مخيمات أخرى في كركوك ومنها مخيم عربت ومخيمات أخرى في اقليم كردستان بالتعاون مع حكومة الاقليم في دهوك وفي الخازر واماكن أخرى متفرقة، وعملت وزارة التجارة العراقية على توفير مفردات البطاقة التموينية للعوائل النازحة ففي بغداد وصل تجهيز مخيمات النازحين بهذه المفردات إلى (100%) في مخيم النبي يونس - الرصافة و(90%) مخيم زيونة و(76%) مخيم الدورة و(97%) مخيم حي الجامعة و(74%) مخيم النداء، كما تراوحت عدد الزيارات والمتابعات الحكومية لهذه المخيمات بين (79% - 97%) فيما وصلت نسبة استلام العوائل النازحة في بغداد لمنحة النازحين ما بين (75,2% - 100%) وهي نسبة عالية تؤكد وصولها إلى اقصى عدد من المستحقين رغم الصعوبات التي واجهتها هذه العملية (أحميد، 2017، ص277).

وقد أشار ممثل رئيس الوزراء علي العلق في لقاءه بعثة الأمم المتحدة في العراق، ان رئيس الوزراء قرر ان يدعم هذا الجهد بتأسيس مكتب لدعم واسناد المنظمات الإنسانية يديره الناطق الرسمي للحكومة العراقية لتذليل الصعوبات التي تواجه هذه المنظمات في عملها داخل العراق وازداد بأن العراق يريد دعم الدول المانحة في بناء قدرات العراقيين في الحكومة والمؤسسات الأهلية، كما أشار العلق ان مجلس الوزراء كان قد خصص في وقت سابق مبلغ (25) مليون دولار لدعم النازحين فضلا عن تخصيص (40) مليون دولار لدعم جهود وزارة الهجرة والمهجرين لأداء مهامها في حل مشكلة النازحين والمهجرين داخل البلاد. لقد عملت الحكومة العراقية على ايلاء الجانب الأمني الأهمية الكبرى إلى جانب الاهتمام بالنازحين ومعاونتهم بمعاونة مالية حتى لا يشعروا بالذلة وتحديداً ذوي الدخول المحدودة ومحاولة مد اليد لمساعدة العوائل بكافة الجوانب للتغلب على هذه الحالة المؤقتة والعمل على تفعيل دور وزارة الهجرة والمهجرين والاستفادة من الخبرات العربية والدولية والمحلية في حل مثل هكذا مشكلة اضافة إلى الاهتمام بالجوانب الصحية وتحسين مستوى الخدمات الطبية المقدمة للنازحين في المخيمات (أحميد، 2017، ص278).

ثانياً: موقف الجمعيات المحلية والمنظمات الدولية من الأزمة:

يأتي دور المنظمات الدولية في أزمة النازحين في العراق مستنداً إلى الاتفاقيات الدولية وعلى رأسها اتفاقية جنيف التي أكدت في المادة (4) بشأن (حماية الاطفال والنساء في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة) كما أشارت المادة (5) (تعتبر اعمالاً اجرامية جميع اشكال القمع والمعاملة القاسية واللاإنسانية للنساء والأطفال) حيث تشكل اتفاقية جنيف لعام 1949 والبروتوكولات الاضافية لعام 1977 اطاراً لحماية السكان المدنيين ضد النزوح وحتى من نزح منهم وهو ما اشارت اليه المادة (49) من الاتفاقية على (خطر النقل القسري للسكان ولا يتم ذلك إلا من خلال جهد عسكري منظم)، لقد أدى سقوط الموصل في يونيو/ حزيران 2014 بيد (تنظيم داعش الإرهابي) إلى موجة جديدة من النزوح داخل البلاد وبأعداد كبيرة عجزت الحكومة على مواجهتها لوحدها مما استدعى تدخلاً أسمى دولياً عن طريق المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة بفروعها المتخصصة، حيث قدرت الأمم المتحدة اعداد النازحين بأكثر من (2,5) مليون نازح و(5,2) مليون يحتاجون إلى مساعدات عاجلة مما جعلها ترفع حالة الطوارئ في العراق إلى أعلى المستويات وهو المستوى الثالث. لقد اصدرت المفوضية السامية لشؤون النازحين للفترة من منتصف يونيو/ حزيران 2014 ولغاية أواخر

ديسمبر/ كانون الأول 2014 أكثر من (20) بياناً صحفياً ونداءات ومناشدات فيما يتعلق بأوضاع النازحين حثت فيه السلطة التشريعية وصناع القرار الحكومي على النهوض بواقع النازحين والمهجرين وعلى رأس هذه المطالبات فتح منافذ لدخول النازحين إلى المناطق الآمنة ومطالبة وزارة الهجرة والمهجرين على التنسيق مع الوزارة الأخرى لتقديم المساعدات العاجلة للنازحين ومطالبة الهلال الأحمر العراقي بتوفير الاغاثات والمساعدات للنازحين في مناطق نزوحهم وكذلك ايضاً مطالبة وزارة الصحة بتوفير الأدوية اللازمة ودعم المفارز الطبية في المخيمات ومطالبة الأمم المتحدة بمساعدات عاجلة للنازحين في مدينة الموصل وباقي المحافظات التي شهدت دخول (تنظيم داعش) إليها، كما ادانت ما تعرض له المسيحيين واليزيديين وطالبت بتوفير الحماية القانونية لهم وحثت الحكومة العراقية للانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بالمهجرين والنازحين (المفوضية العليا لحقوق الإنسان، 2015، ص28).

اصدرت الأمم المتحدة احصائيات لعدد العوائل النازحة في محافظات العراق وجاءت كالأتي كوردستان العراق ثم بغداد ثم كركوك ثم المحافظات الجنوبية واجرت منظمة الصحة العالمية وبالتعاون مع وزارة الصحة ومديرية صحة بغداد تقييماً سريعاً لاحتياجات النازحين في حي الشهداء في منطقة ابو غريب لتحديد الاحتياجات الصحية لنحو (17,000) الف اسرة نازحة، فضلاً عن التعاون مع منظمة اليونيسيف وبرنامج الغذاء العالمي لتوفير احتياجات اكثر من (50,000) الف اسرة في كوردستان العراق، وقد تم توزيع (3,448) مجموعة من المواد غير الغذائية وأكثر من (10,000) الالاف خيمة في بغداد والانبار، واقامة المخيمات في بغداد واقليم كوردستان وتوفير المراحيض ووحدات الاستحمام وخزانات المياه وغير ذلك. كذلك ساهم برنامج الغذاء العالمي في تقديم المساعدات الطارئة للنازحين من خلال تقديم مساعدات تقدر بـ (29) مليون دولار مع نهاية العام 2015 ثم تلاها في العام 2016 بتقديم المساعدات للنازحين في جميع محافظات البلاد الخاضعة للسلطة المركزية أو سلطة الاقليم فقد ساعد ما يقارب (423,000) الف شخص من خلال تقديم الحصة الغذائية الشهرية بالمشاركة مع كل من وكالة التعاون التقني ومؤسسة البرزاني الخيرية ومنظمة الانقاذ الإنسانية العراقية ثم تلاها بزيادة وصلت إلى (109,877) حصة غذاء عائلية، كما عمل برنامج الأغذية العراقية العالمي مع شركائه المجلس الدنماركي للاجئين ديميرسي كور بنشر آلية الاستجابة الفورية وبنجاح عالي وذلك من خلال مساعدة أكثر من (58,000) الف شخص بالعودة إلى مناطقهم في محافظة نينوى وعمل على تحقيق الاستجابة الفورية في العام 2016 لما يصل إلى (5,2) مليون نازح ميزانية وصلت إلى (1,6) مليار دولار امريكي (تقرير من الانترنت، برنامج الغذاء العالمي، 2016، ص12).

مارست الأمم المتحدة دوراً مهماً إلى جانب المنظمات غير الحكومية في الحيلولة دون حصول اهتار شامل في الخدمات الاجتماعية الاساسية كما تم تحاشي تفشي الامراض الخطيرة فضلاً عن اطلاق الحملات الصحية والتعليمية لملايين المواطنين بالتعاون مع الحكومة العراقية، وساعدت في توفير مياه صالحة للشرب وخصص اغاثة الطوارئ والامدادات الكبيرة والسلع غير الغذائية في تقديم اغاثة مؤقتة للنازحين داخلياً والمناطق المجاورة الضعيفة عن طريق ادارة العمليات في الأردن والكويت وثمة الحاجة إلى مزيد من مركزية ادارة المعلومات للتأكد من توافق البيانات المصدقية وتيسير التخطيط الملائم والمراقبة للاستجابة، ولا يغفل الدور الذي لعبته جمعية الهلال الأحمر العراقي بدعم من المنظمات التابعة للأمم المتحدة كون نشاطاتها لا تقتصر على أوقات الحروب والكوارث الطبيعية لكنها تركز على اوقات السلم أيضاً. وعمل الهلال الأحمر على اقامة المخيمات المتكاملة للنازحين واللاجئين وضحايا النزاع اولئك الذين دمرت منازلهم نتيجة دخول (تنظيم داعش الإرهابي) إلى العراق كما عملت أيضاً على توفير المساعدات الأساسية من المواد الغذائية والتكميلية والمعدات الصحية والأغطية ومعدات الطبخ وحاويات المياه وتنظيم حملات التبرع بالدم لدعم مستشفيات العناية المشددة واخراج

الجث التي يتم العثور عليها في المناطق التي يتم تحريرها والعمل على تحديد هويتها كذلك أيضاً توفير ما يلزم من معدات الاسعاف الأولى للطوارئ وحقائب الجثث والأغطية واغطية الأسرة والنقلات الطبية والمسكنات ومستلزمات التخدير اضافة إلى العمل تأمين المساعدات الغذائية وبمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الكويت والامارات العربية المتحدة بتوزيع سلات غذائية وصلت إلى أكثر من (700,000) الف عائلة كذلك أيضاً توفير مياه الشرب للنازحين، لقد دفع العاملون في الهلال الأحمر العراقي ثمناً غالياً خلال ادائهم لهذه الواجبات حيث تعرضوا إلى القتل أو الاصابة من قبل (عناصر داعش الارهابي) فوصلت حالات الاستهداف للقوافل إلى أكثر من (30) استهداف و(13) حالة لاستهداف مخازن الهلال الأحمر، وعلى الرغم من ذلك يبقى الهلال الأحمر رغم كل الظروف ملتزماً ببذل كل ما في وسعه لخدمة الشعب العراقي (الكربولي، 2015، ص48-49).

ان استمرار عملية النزوح خاصة بعد وصول القوات العراقية إلى الاجزاء الأخيرة من محافظة نينوى استمر الدور الداعم للأمم المتحدة من خلال منظمتها وفروعها في العراق ومنها منظمة (OCHA) فقد شمل عمل هذه المنظمة خطوط التماس الأمامية مع (تنظيم داعش) لتقسيم المساعدات السريعة للنازحين فقد قدر عدد المستفيدين بحوالي (18,000) الف عائلة بما في ذلك (58,203) طفل، كما قام شركاء الية الاستجابة السريعة ومنذ بداية عملية تحرير الموصل بتوزيع مجموعات الطوارئ على (475,231) شخصاً بما في ذلك (261,377) طفلاً وتكفي حصص الاستجابة السريعة لحوالي اسبوع واحد وفي مجال الاستشارات الطبية تم تقديم أكثر من (6,000) الاف استشارة طبية للأطفال الذين تقل اعمارهم عن 5 سنوات وبلغ عدد اللقاحات في اسبوع واحد أكثر من (1,312) لقاحاً ضد شلل الاطفال خلال الشهر الأول لبداية العمليات لتحرير مدينة الموصل، كما يصل عدد من يتلقى مياه الصرف الصحي في المخيمات إلى أكثر من (200,000) الف نازح في محافظة نينوى فقط، فضلاً عن ذلك فقد تم الوصول إلى أكثر من (21,000) الف شخص وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي العام لهم واحالة أكثر من (13,000) الف حالة إلى فرق الحماية المتنقلة لتقديم المساعدات المتخصصة وغيرها من الخدمات الأخرى المقدمة للنازحين (تقرير للوضع الإنساني من الانترنت، 2017، ص24).

وعلى صعيد آخر عملت المنظمة الدولية للهجرة في العراق في مجالات متعددة منها الصحة حيث تم تقديم أكثر من (167,000) الف استشارة خلال العام 2016 فقط، وتوزيع كسوة ملابس لأكثر من (16,500) الف عائلة خلال العام 2016 أيضاً كذلك أيضاً قدمت الدعم النفسي والاجتماعي لحوالي (18,639) الف عائلة وتوزيع لوازم المأوى الطارئ لأكثر من (5,998) الف عائلة وتوزيع الخيام لأكثر من (11,000) الف عائلة ونصب كرفانات لحوالي (200) عائلة وتقديم اعمال للنازحين استفادات منه أكثر من (150) عائلة وتوزيع مادة الكيروسين لأكثر من (20,000) الف عائلة كذلك أيضاً تقديم خدمات النقل للنازحين إلى امكن آمنة لأكثر من (29,759) الف عائلة كما عملت على تنسيق ادارة المخيمات لبعض المواقع الكترونياً لحوالي (20) مخيم وتقديم مشاريع ذات أثر سريع لحوالي (1200) عائلة. إلى جانب ذلك فقد عملت منظمة الهجرة الدولية على تقديم المساعدة الفنية للوزارات العراقية في مسؤوليات الهجرة وادارة الحدود من خلال اعادة النظر في وظائف وهيكلية الهجرة واعداد مسودات السياسة الوطنية للهجرة وانشاء مركز تدريب للهجرة يقدم تدريبات اللغة وحقوق الإنسان والتنمية الادارية والمهارات التكنولوجية وذلك لكونها تعتبر ان الاستقرار لن يعود إلى العراق ما لم يقيم العراق بناء نظام فعال ناجح ومتكامل لإدارة الحدود لهدف مشترك وهو إقامة حدود مفتوحة وفي الوقت نفسه تكون آمنة وخاضعة للرقابة (أحميد، 2017، ص285).

ان مساهمات المنظمات الدولية في العراق كانت كبيرة ولكنها لم تكن قادرة على اشباع الحاجات المتزايدة للنازحين وهذا كله انعكس مع عوامل اخرى في ضعف خطير للنازحين داخلياً حيث لاتزال حالة النازحين متأثرة بالنزاع المسلح الدائر والتهديد الذي يشكله (تنظيم داعش الارهابي) في داخل البلاد اضافة إلى العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقد ادى ازدياد اعداد النازحين إلى اكتظاظ مناطق النزوح بالسكان وأصبح النازحون ينافسون ابناء المحافظات المستقبلية للنازحين في مواردهم ومشاكل تتعلق بالنازحين الذين حرموا من مناطقهم بسبب العمليات الجارية وهذا يحتاج إلى وضع استراتيجيات ما بعد التحرير وتكون شاملة في معالجة جوانب المشاكل الداخلية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى النفسية واعادة بناء مجتمع وتأسيس سيادة جديدة للقانون يكون الفرد خاضع لها دون تمييز بين فرد وآخر وادارة عملية استعادة الممتلكات والتعويض المناسب (هيغل، 2017، ص28).

الحلول المقترحة لإنهاء أزمة التهجير والنزوح القسري في العراق عامة وفي مدينة الموصل بشكل خاص:

ساهمت العديد من العوامل وكما كان مبيناً في الدراسة للضعف الخطير الذي كان يعاني منه النازحين داخلياً في العراق وانتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهونها كما هو واضح من القضايا التي تم التطرق لها خلال هذه الدراسة، ولا تزال حالة النازحين تتأثر بسبب النزاع المسلح الدائر والتهديد بالعنف فضلاً عن العوامل الإنسانية، والاجتماعية، والسياسية. فليس فقط النازحين اقتلعوا من منازلهم، ولكن الحماية المطلوبة لهم بوصفهم نازحين داخلياً هزيلة، وقد أدى الحجم الهائل لأزمة النزوح إلى ازدحام كبير في المدن أو القرى والمناطق المضيقة فيجب على الحكومة العراقية إنهاء أزمة التهجير والنزوح من خلال اجراء العديد من الاستراتيجيات والخطة التي تهدف إلى اعادة النازحين إلى مناطقهم ويجب ان تكون هذه الاستراتيجيات شاملة في معالجة الاحتياجات الأمنية وتهدف أيضاً إلى تحقيق المصالحة الوطنية بين ابناء المجتمع العراقي وإعادة تأسيس سيادة القانون، وإدارة عملية استعادة الممتلكات والتعويض. والتأكيد من ان جميع القوات الحكومية بما في ذلك قوات الأمن العراقية ووحدات الحشد الشعبي والمليشيات التابعة لها تندرج تحت قيادة وسيطرة ومسؤولية الحكومة العراقية بالإضافة إلى مضاعفة الجهد الوطني والدولي لإغاثة النازحين والمهجرين، ورفع درجة الوعي الثقافي بالأطر الدولية والوطنية بغية تنظيم حقوق هؤلاء المهجرين وتحقيق الاستقرار لهم في مناطقهم وتغطية حاجاتهم وتحقيق الأمن الإنساني الذي يعزز السلم المجتمعي في العراق. فالعودة إلى المناطق المحررة من بين أكثر الحلول ذات الطابع المستدام لذا يجب ان ترافق حالة العودة للنازحين بعض الأمور التي توفر سبل تحقيق الاستقرار والأمن والحماية لهم وتوفير الخدمات التي توفر لهم سبل المعيشة الكريمة، وقبل كل هذا يفترض اجراء تغيير جذري لحل هذه الأزمة وذلك من خلال تغيير المشهد السياسي والأمني والذي سوف ينعكس على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحتى النفسية للنازحين، وتوجيه مجلس النواب نحو دعم الحكومة بشكل كامل والعمل على دفع عجلة الاستقرار وتحسين الأوضاع السائدة وتوجه البرلمان خارجياً للحصول على المساعدات الخارجية لتقليل الأزمة ومن ثم انهاءها وهو ما أكدته رئيس البرلمان العراقي سليم الجبوري "ان على الأمم المتحدة دعم الجهد الإنساني في العراق ودفع البرلمان نحو المزيد من التنسيق مع الحكومة لرفض أي تدخل خارجي وحل للمشاكل داخلياً من خلال الحوار والتفاهم وعدم التأثير بالمشاكل والتقاطعات التي تحصل ما وراء الحدود" (مجلس النواب العراقي، 2017، من الانترنت).

الاستنتاجات:

تعدد جهات التنفيذ وتنوع اللجان المسؤولة عن رسم وتنفيذ برامج الإغاثة وتلبية متطلبات النازحين مما أثر على نسب الأداء فانعكس على درجة الشمول من حيث المكان والزمان.

- 1- لم تتمكن برامج الإغاثة وسياسية الاستجابة الانسانية من تخفيف حدة الأثر الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للنازحين.
- 2- هناك مجموعة من الأدلة الدولية التي تطرقت إلى حقوق النازحين وحددت ضمانات حمايتهم بموجب قانون حقوق الإنسان.
- 3- كان دور الحكومة والمنظمات الدولية ضئيل مقارنة بالأعداد الكبيرة للنازحين والمهجرين من مدينة الموصل.

التوصيات:

- 1- مضاعفة الجهد الوطني والدولي والتي تعد ضرورة للحد من امتداد آثار الأزمة على ان ترتبط تلك الجهود وبأطر قانونية.
- 2- إجراء مصالحة وطنية شاملة لكل أطراف المجتمع العراقي بكافة أقلياته ودياناته.
- 3- توافق ترتيبات الوصول والأمن لضمان العودة الطوعية الآمنة للنازحين إلى مناطقهم الأصلية.
- 4- وضع استراتيجية لدعم العودة المستدامة أو دمج النازحين بما في ذلك انتعاش البنية التحتية وتحقيق المصالحة المجتمعية.
- 5- ضمان معالجة النزاعات على الأراضي والممتلكات ووضع نظام شامل (متوافق مع المادة 140 من الدستور) للرد والتعويض في جميع المحافظات.

المراجع:

1-الكتب:

- 1-العامل، غادة.(د.ت). مياه العراق، امن العراق، النازحين _ ازمة المياه _ ازمة الوجود.(د.م).
- 2- هيغل، لهيب.(2017). أزمة النزوح في العراق الأمن والحماية. نيويورك: مركز حقوق المواطن.
- 3- مركز سيسفاير لحقوق المدنيي.(2016). أزمة النزوح في العراق الأمن والحماية. لندن.
- 2-الرسائل الجامعية:
- 1-حمد، غالب خلف.(2016). الحماية الدولية للنازحين أثناء النزاعات المسلحة الداخلية. رسالة ماجستير غير منشورة. العراق: جامعة تكريت. كلية الحقوق.

3-المقالات:

- 1-أحميد، حازم صباح.(2017). "أزمة النازحين في العراق التحديات والآفاق المستقبلية". العراق:الجامعة المستنصرية. المجلة السياسية والدولية. العدد 35-36.
- 2-الكربولي، جمال.(2015). "الهلال الاحمر العراقي". لندن: نشرة الهجرة القسرية.
- 3-برواري، دلوفان وسلام جهاد.(2016). "أطفال مقاتلي القاعدة في العراق: ضحايا بلا هية يهددون بظهور جيل جديد من المتطرفين". لندن: جريدة الحياة اللندنية، العدد 20.

4-البيانات والتقارير:

- 1- برنامج الغذاء العالمي. (2016). المساعدات الطارئة للنازحين في العراق. تقرير عن أوضاع العراق: بغداد.
- 2- بيان من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الصحة العالمية، المتعلق بالشؤون الانسانية. (15 يوليو 2003). سويسرا: منظمة الصحة العالمية.
- 3- اللجنة العليا لإيواء العوائل النازحة. (2015) خطة الحكومة العراقية لعام 2015 لإغاثة وايواء العوائل النازحة. بغداد: مجلس الوزراء.
- 4- المنظمة الدولية للهجرة. (2018). العراق ازمات النزوح 2014-2017. بغداد.
- 5- منظمة العفو الدولية. (2019) النزوح القسري والتدمير المتعمد في شمال العراق، لندن.
- 6- المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق. (2015). النازحون والمهجرون داخليا. تقرير مقدم للمقر العام في الأمم المتحدة. بغداد.
- 7- تقرير للوضع الانساني. (2017) العراق: الاستجابة الإنسانية للموصل. العدد 24. بغداد: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في العراق.
- 5- المواقع الالكترونية:
- 1- مفتن، احمد قاسم. (2018). اتجاهات النزوح في العراق (جغرافية الانتشار وسياسات الدعم والاغاثة). بغداد: سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط. شوهد في 2019/8/15. على www.bayancenter.org
- 2- من الأزمة إلى الكارثة: وضع الأقليات في العراق (October 2014). شوهد في 2019 /8/3. على <https://minorityrights.org/publicati...>
- 5- المقبلات واللقاءات:
- 1- مقابلة مع نازح من الموصل إلى بغداد بتاريخ 3 فبراير 2016.
- 2- مجلس النواب العراقي. (2017/3/17) لقاء سليم الجبوري وانطونيو غوتيريس. شوهد في 2019/8/10، على ar.braliament.iq/Salimaljuboor